الأمم المتحدة
S/2016/299
مجلس الأمن
Distr.: General
31 March 2016
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملا بقرارات مجلس الأمن ١٥٧٥ (٢٠٠٤)، و ١٦٣٩ (٢٠٠٥)، و ١٧٢٢ (٢٠٠٦)، و ١٧٨٥ (٢٠٠٧)، و ١٨٤٥ (٢٠٠٨)، و ١٨٩٥ (٢٠٠٩)، و ١٩٤٨ (٢٠١٠)، و ٢٠١٩ (٢٠١١)، و ٢٠٧٤ (٢٠١٢)، و ٢١٢٣ (٢٠١٣)، و ٢١٨٣ (٢٠١٤)، يشرفني أن أنقل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ١٤ آذار/مارس ٢٠١٦، التي تلقيتها من الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، فيديريكا موغيريني، تحيل بها التقرير الحادي والأربعين عن أنشطة عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك (انظر المرفق). ويغطي التقرير الفترة الممتدة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) بان كي - مون

050416 050416 16-05266 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق

وفقا لقرارات مجلس الأمن ١٥٧٥ (٢٠٠٤)، و ١٦٣٩ (٢٠٠٥)، و ١٧٢٢ (٢٠٠٦)، و ١٧٨٥ (٢٠٠٧)، و ١٨٤٥ (٢٠٠٨)، و ١٨٩٥ (٢٠٠٩)، و ١٩٤٨ (٢٠١٠)، و ٢٠١٩ (٢٠١١)، و ٢٠٧٤ (٢٠١٢)، و ٢١٢٣ (٢٠١٣)، و ٢١٨٣ (٢٠١٤)، تجدون طيه التقرير الحادي والأربعين عن عملية قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي (عملية ألثيا) المقدم إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (انظر الضميمة).

(توقيع) فيديريكا موغيريني

ضميمة

تقرير مقدم من الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية عن أنشطة عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك

أولا - مقدمة

١ - يشمل هذا التقرير الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥.

٢ - ويطلب مجلس الأمن، في قراراته ١٥٧٥ (٢٠٠٤)، و ١٦٣٩ (٢٠٠٥)، و ١٧٢٢ (٢٠٠٦)، و ١٧٨٥ (٢٠٠٧)، و ١٨٤٥ (٢٠٠٨)، و ١٨٩٥ (٢٠٠٩)، و ١٩٤٨ (٢٠١٠)، و ٢٠١٩ (٢٠١١)، و ٢٠٧٤ (٢٠١٢)، و ٢١٢٣ (٢٠١٣)، و ٢١٨٣ (٢٠١٤)، أن تقدم الدول الأعضاء، وهي تعمل من خلال الاتحاد الأوروبي أو بالتعاون معه، تقارير إلى المجلس عن أنشطة قوة الاتحاد الأوروبي كل ستة شهور على الأقل. وهذا هو التقرير الحادي والأربعون من تلك التقارير.

ثانيا - الخلفية السياسية

٣ - تمثل أهم معلم في الفترة المشمولة بآخر تقرير عن بعثة عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي في التشكيل النهائي للمؤسسات في أعقاب الانتخابات العامة التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وانقسام تحالف اتحاد البوسنة والهرسك وإعادة تشكيله. ورغم ذلك الصراع الداخلي، اتخذت خطوات هامة على سبيل اعتماد وتنفيذ خطة الإصلاح التي وافقت عليها بعد ذلك سلطات البوسنة والهرسك، وهو ما شكل نقلة هامة من الفترة المطولة التي شهدت جمودا وعدم إحراز تقدم في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، تظل بعض التحديات ماثلة فيما يتعلق بتنفيذ خطة الإصلاح، كما جرى التأكيد عليه في التقارير السابقة، وتظل تحديات مشابهة تتمثل في البيئة والديناميات السياسية التي تتسم بالصعوبة، والتي برزت إلى الواجهة أثناء الاستعداد لإحياء ذكرى مذبحة سريبرينيتسا وخلال المناسبة نفسها.

٤ - وجرى تشكيل مؤسسات البوسنة والهرسك عقب انتخابات تشرين الأول/أكتوبر في فترة زمنية معقولة، خاصة بالنظر إلى تعقيد الهياكل الدستورية في البلد. وتم أولا تشكيل سلطات جمهورية صربسكا، ومن ثم أدى القسم كل من مجلس وزراء البوسنة والهرسك وحكومة اتحاد البوسنة والهرسك في ٣١ آذار/مارس. إلا أنه بعد أقل من شهرين ونصف

من بدء حكومة الاتحاد عملها، أعيق عمل الحكومة والبرلمان في الاتحاد بسبب الصراع الداخلي في التحالف، وإعادة تشكيل الحكومة، ونقص الأغلبية في البرلمان.

٥ - وتمشيا مع استنتاجات المجلس المؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، واستنتاجات المجلس المؤرخة ١٦ آذار/مارس، بدأ في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٥ نفاذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع البوسنة والهرسك عقب الالتزام المكتوب بالشروع في إصلاحات الذي تم الاتفاق عليه مع رئاسة البوسنة والهرسك، والذي وقعه القادة السياسيون للبوسنة والهرسك واعتمده برلمان البوسنة والهرسك. وفي إطار النهج المجدد للاتحاد الأوروبي إزاء البوسنة والهرسك، اعتمدت حكومة البوسنة والهرسك على مستوى الدولة والكيان في تموز/يوليه خطة لإصلاح البوسنة والهرسك للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨، وخطة عمل في تشرين الأول/أكتوبر. وتحدد خطة الإصلاح مجموعة طموحة من الإصلاحات المتعلقة بالشؤون الاجتماعية - الاقتصادية، وسيادة القانون، والإدارة العامة، سيتم تنفيذها بمساعدة الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية.

٦ - ورغم إحراز تقدم في مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أحدث إحياء ذكرى الإبادة الجماعية في سيريبرينيتسا في تموز/يوليه آثارا سلبية على العلاقات داخل البوسنة والهرسك وبين سراييفو وبلغراد. ونتيجة لاعتقال ناصر أوريتش، أحد قادة جيش جمهورية البوسنة والهرسك في سريبرينيتسا أثناء الحرب، واستخدام روسيا حق النقض في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضد القرار الذي اقترحته المملكة المتحدة بشأن الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا، والهجوم المادي الذي أعقب ذلك على رئيس الوزراء الصربي فوتشيتش خلال الاحتفال في ١١ تموز/يوليه، فقد اتضحت هشاشة عملية السلام والمصالحة في البوسنة والهرسك والمنطقة الأوسع نطاقا، وإمكانية استخدام أحداث فترة الحرب المؤلمة لتحقيق مكاسب سياسية ضيقة.

٧ - وفي جمهورية صربسكا، اقترح رئيس الجمهورية ميلوراد دوديك إجراء استفتاء يطعن في سلطة الجهاز القضائي للدولة. وفي ١٥ تموز/يوليه، قررت الجمعية الوطنية في جمهورية صربسكا إجراء الاستفتاء، إلا أن التجمع البوسني في مجلس شعوب جمهورية صربسكا قام بالطعن فيه فورا، حيث تقدم بالتماس أمام المحكمة الدستورية لجمهورية صربسكا بموجب المصلحة الوطنية الحيوية. وفي آب/أغسطس قررت المحكمة مقبولية القضية. وتظل نوايا دوديك من إجراء الاستفتاء غير واضحة، وكثيرا ما اتسمت بياناته إزاء المسألة بالتناقض، إلا أن لغته الباعثة على الشقاق والتي تستهدف مؤسسات الدولة قد تزايدت حدتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٨ - وعلى نحو منفصل من ذلك، وخلال مؤتمر الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل الذي ينتمي إليه دوديك، أعلن الحزب عن استفتاء على الاستقلال، مما يشي بأفكار دوديك الانفصالية، ما لم ”تتم إعادة الاحترام إلى الهيكل الدستوري للبوسنة والهرسك بحلول نهاية عام ٢٠١٧“. ومع أن دوديك لا يزال يؤيد خطة الإصلاح، فقد ظل يقول بأن مؤسسات الدولة لا تتسم بالشرعية وبأنها مفروضة، وادعى أنه بغية وفاء البوسنة والهرسك بالالتزام المكتوب، هناك حاجة إلى إجراء فحص دقيق لفعالية وكالات الدولة من حيث التكلفة.

٩ - ويتعين على حكومة الدولة وحكومة الكيان التعجيل بجهودها المتعلقة بالتحديات الاجتماعية - الاقتصادية الملحة وغيرها من التحديات، في تشاور مع الاتحاد الأوروبي. وتُشجَّع البوسنة والهرسك على العمل سريعا من أجل تنفيذ الإصلاحات اللازمة سعيا، في جملة أمور، إلى إحراز المزيد من التقدم في عملية انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. ورغم إحراز البوسنة والهرسك تقدما ملحوظا، إلا أنها ظلت متأخرة بشأن ذلك في المنطقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٠ - وفي أعقاب الفيضانات المدمرة التي شهدتها البوسنة والهرسك في أيار/مايو وآب/أغسطس ٢٠١٤، تواصلت جهود إعادة الإعمار بعد الكارثة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي يواصل تعزيز ودعم برنامج الاتحاد الأوروبي للتعافي من آثار الفيضانات الذي تبلغ قيمته ٤٣,٥ مليون يورو. وظل الاتحاد الأوروبي يعزز عناصر الاتصالات الاستراتيجية في البرنامج ويدعم تيسير تنفيذه سياسيا على الأرض، والتنسيق النشط بشأنه مع الجهات المعنية الرئيسية على الصعيدين المحلي والدولي بشأن المسائل ذات الصلة بالتعافي من آثار الفيضانات. وإبداء سلطات البوسنة والهرسك لمزيد من الالتزام من شأنه أن يزيد كفاءة عملية التعافي ويعجل بوتيرتها.

ثالثا - الحالة الأمنية وأنشطة قوة الاتحاد الأوروبي

١١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتسمت الحالة الأمنية في البوسنة والهرسك بالهدوء والاستقرار عموما؛ رغم أن الاستقرار لم يترسخ بعد. ولم تشهد الفترة المشمولة بالتقرير أي تهديد للبيئة الآمنة والمستقرة، رغم القلق الذي تسبب فيه الهجوم على مركز شرطة زفورنيك في نيسان/أبريل، والذي قام فيه شخص مسلح بقتل أحد أفراد الشرطة وإصابة اثنين آخرين بجراح.

١٢ - واتخذت القيادة السياسية بعض الإجراءات للبدء في معالجة المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية. ومع ذلك، ظلت الحالة الاجتماعية - الاقتصادية الحرجة تشكل مصدرا رئيسيا

للقلق وتتطلب بذل جهود فعالة ومطردة للإصلاح. وتفاقمت هذه الأوضاع أكثر نتيجة لتركة النزاع التي لم تعالج بعد والتي عادت مرة أخرى إلى الواجهة في غضون إحياء ذكرى مذبحة سريبرينيتسا. إضافة إلى ذلك، تواصل إطلاق التصريحات الباعثة على الشقاق والانفصالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشهد التماسك الاجتماعي وعلى نطاق الدولة، فضلا عن علاقات حسن الجوار، تحديات خلال عدة مناسبات. ويتعين التصدي للأسباب الجذرية للتوترات الاجتماعية – الاقتصادية من أجل تحقيق استقرار طويل الأجل. علاوة على ذلك، في المستقبل، قد تؤدي تحديات عالمية مثل عودة المقاتلين الأجانب وتدفقات الهجرة المختلطة إلى إحداث ضغط إضافي على هذه البيئة الأمنية الهشة نسبيا وعلى وكالات إنفاذ القانون.

١٣ - وفيما يتعلق بقدرات وكالات إنفاذ القانون في البوسنة والهرسك، لا تزال هناك ثغرات، رغم أن تحسينات قد أدخلت استجابة للتحديات التي تم تحديدها في شباط/فبراير ٢٠١٤ في مجال التنسيق، وأيضا في مجال التدريب والمعدات. ولا يزال يتعين حل عدد من المسائل الهيكلية والتكتيكية الهامة داخل الشرطة. وعلى وجه الخصوص، فإن مسائل القيادة والسيطرة على الصعيد الاستراتيجي وعلى صعيد العمليات تظل ضعيفة، وتظل وكالات إنفاذ القانون مجزأة وغير منسقة وعرضة للتلاعب بها وإعاقتها بدوافع سياسية.

١٤ - وواصلت عملية ألثيا تنفيذ مهامها المتعلقة ببناء القدرات والتدريب بنجاح مع مشاركتها في نهج متكامل أكثر مع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ذلك المجال. ويظل مقر عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي مستعدا لدعم الجهود التي تبذلها البوسنة والهرسك للحفاظ على البيئة الآمنة والمستقرة. والعملية منظمة بشكل جيد بحيث تتمكن من الاضطلاع بجهودها الرئيسية، إلا أنه، حتى يتسنى للقوات المسلحة للبوسنة والهرسك أن تستفيد بالكامل من عرض بناء القدرات والتدريب، لا بد من التصدي بشكل كامل لاستمرار العقبات والعثرات السياسية فيما يتعلق بالقوات المسلحة، فضلا عن الكمية الكبيرة من الموارد المكرسة لحراسة وإدارة فائض من الأسلحة والذخائر العتيقة. ولا تزال القوات الاحتياطية الموضوعة في مكان قريب، والمشتركة مع الناتو، تفتقر إلى كتيبتين.

١٥ - وتمكنت القوات المسلحة للبوسنة والهرسك من زيادة وتيرة التخلص من الفائض من الذخائر والأسلحة والمتفجرات ومن إحراز تقدم في جرد المخزون، حيث يرجع الفضل في ذلك جزئيا إلى الدعم المقدم من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي وشركاء آخرين في المجتمع الدولي.

رابعا - التوقعات

١٦ - أدى الزخم الإيجابي في البوسنة والهرسك فيما يتعلق بمسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والتقدم المحرز حتى الآن في ذلك إلى الحد من حالة الجمود التي كان البلد يعيشها في السنوات الماضية. وشكلت الصراعات الداخلية بين المجموعات الإثنية، إلى جانب الدعوة المتكررة إلى إجراء استفتاء والبيانات المثيرة للشقاق في جمهورية صربسكا، عقبات أمام جهود الاتحاد الأوروبي على الأرض، وستظل تشكل عبئا على وتيرة الإصلاحات ونجاحها على المدى البعيد.

١٧ - ولهذا السبب ستتسم الشهور المقبلة، ولا سيما عملية تنفيذ خطة الإصلاح، بأهمية حاسمة لنظر الاتحاد الأوروبي في الطلب الذي يرجح أن البوسنة والهرسك ستتقدم به للانضمام إلى عضوية الاتحاد. ويجب أن تظل المصالحة في البوسنة والهرسك وفي المنطقة أولوية أيضا.

١٨ - واتسمت الحالة في البوسنة والهرسك بالهدوء والاستقرار بصفة عامة في الفترة المشمولة بالتقرير، رغم أن الاستقرار لم يترسخ بعد. وتظل الحالة الاجتماعية - الاقتصادية تمثل مشكلة خطيرة، مع تفاقم الوضع نتيجة لعدم فعالية جهود سلطات البوسنة والهرسك للإغاثة بعد كارثة فيضانات عام ٢٠١٤. علاوة على ذلك، قد تؤدي تحديات عالمية مثل عودة المقاتلين الأجانب وتدفقات الهجرة المختلطة إلى إحداث ضغط إضافي في المستقبل على هذه البيئة الأمنية الهشة نسبيا وعلى وكالات إنفاذ القانون. ومن ثم، يتعين على سلطات البوسنة والهرسك زيادة تحسين قدرات تلك الوكالات.

١٩ - ورغم أنه لا تزال هناك تحديات هامة، ينبغي اغتنام الفرصة التي يتيحها النهج المجدد للاتحاد الأوروبي بغية الحفاظ على زخم سياسي إيجابي.